الوثيقة

دورية تاريخية محكمة
يصدرها
مركز الوثائق التاريخية
بدولة البحرين
العدد الثلاثون . السنة الخامسة عشرة
صفر ١٤١٧هـ . يوليو ١٩٩٦م

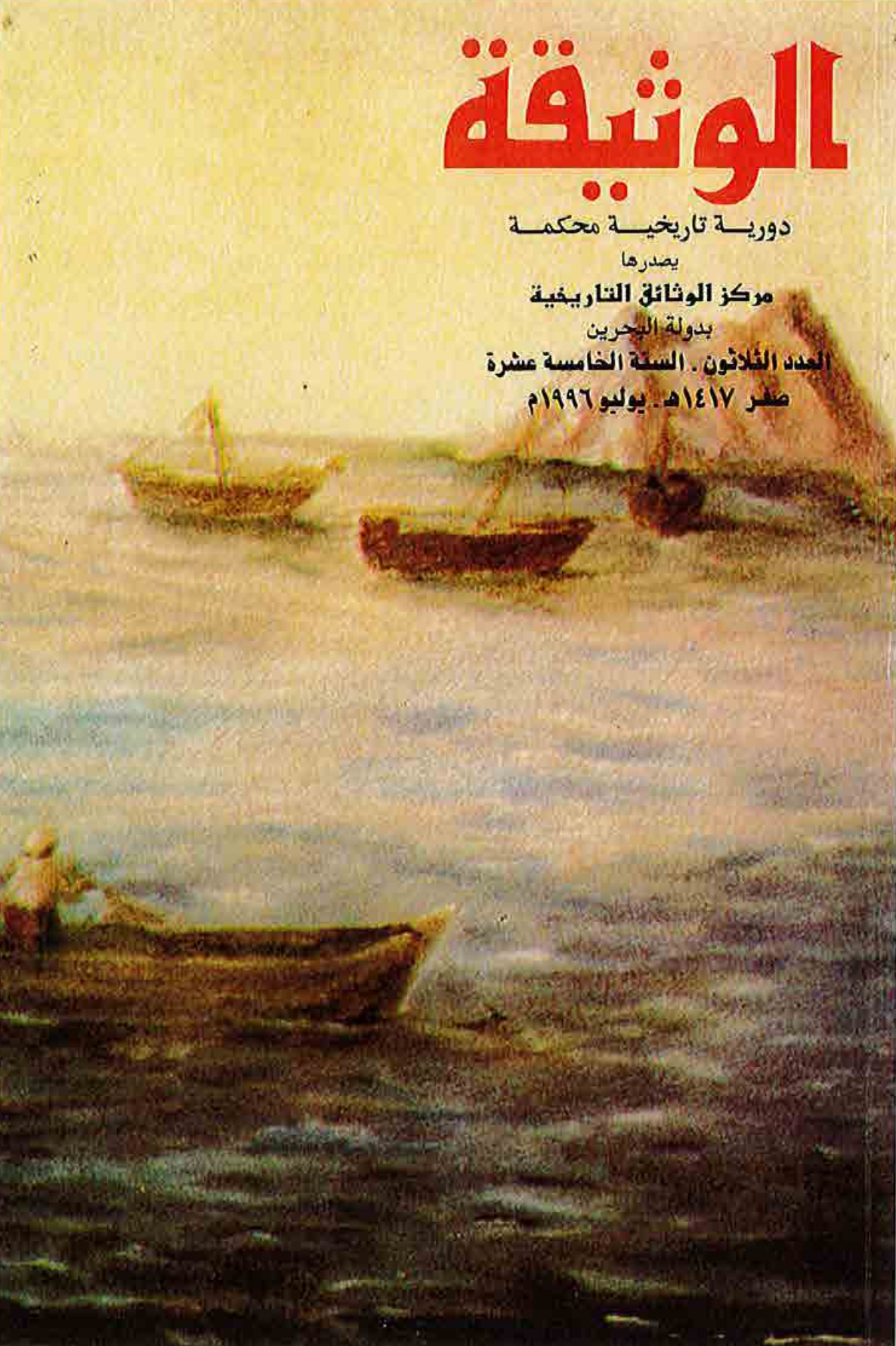

شرق الجزيرة العربية عام ١٨٧١
في تشكيل القوى السياسية في المنطقة

بقلم :
الدكتور فائق حمدي طهبوب [الإمارات]

استندت الدولة العثمانية في نزاعها مع بريطانيا في الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر ، على حقوقها التاريخية بالسيادة الفعلية على مناطق الخليج العربي ، وكانت الأهداف العثمانية في الخليج العربي تختلف اختلافا كبيرا عن أهدافها في بقية أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، فقد احتفظت بقوة كبيرة في منطقة الخليج ، لكنها لم تحتفظ بأسطول بحري ، وكان هدفها حماية المناطق المحيطة " باسطنبول " وهي البلقان وشرق أوروبا ، أما بالنسبة للإقليم العربي في آسيا فكانت اهتماماتها موجهة إلى العراق وبلاد الشام بينما كانت الجزيرة العربية والخليج مناطق هامة للمحافظة على نفوذها في تلك المناطق من ناحية ومنطقة قلق للنفوذ البريطاني من ناحية ثانية .

وقد اعتمدت الدولة العثمانية بوجودها في منطقة الخليج على أسس تاريخية ترجع إلى النصف الثاني من القرن السادس عشر ، حينما قام بعض القباطنة العثمانيين خلال صراعهم ضد البرتغاليين بمحاولة إقرار تلك السيادة[١] . فبعد الانتصارات العسكرية التي حققتها الدولة

العثمانية ضد الصفويين واحتلالها لمدينتي بغداد عام ١٥٣٤م ثم مدينة البصرة، حدثت تطورات هامة شهدتها منطقة الخليج العربي، إذ انتقلت المواجهة العثمانية البرتغالية إلى هذه المنطقة ، ومع ذلك فإن الجهود العثمانية لصد البرتغاليين لم تسفر عن نتائج إيجابية[٢]، فقد كانت اهتمامات الدولة العثمانية موجهة أيضاً إلى الحجاز حيث وضعت حامية في جدة إذ أن تواجدها معنوياً كان يهمها كثيراً أثناء صراعها مع البرتغاليين .

وكانت أهداف العثمانيين في منطقة الخليج تختلف عن أهداف بريطانيا وفرنسا وغيرهما من الدول الأخرى ، فلم يكن للعثمانيين المصالح الاقتصادية والإستراتيجية التي كانت لتلك الدول ، وإنما كانت هناك صلات بين العثمانيين وبين سكان هذه المناطق ، هذه الصلات هي الإسلام والنظرة الإسلامية العامة التي كان يعتنقها الناس ، فكانت هناك فكرة الأمة الإسلامية الواحدة بغض النظر عن الشعارات السياسية التي كان بعض السياسيين يحاولون استغلال هذه الفكرة فيها لكنها كانت موجودة بالنسبة للحاكم والمحكوم[٣] .

وكان للانشقاق المذهبي بين القوتين الإسلاميتين ـ الدولة العثمانية والدولة الصفوية ـ وتفوق البرتغاليين في المجال البحري أثر كبير في إضعاف السيادة العثمانية في الخليج العربي وهذا ما أفسح المجال للإنجليز منذ بداية القرن السابع عشر للتغلغل تجارياً ثم سياسياً وعسكرياً في سواحل الخليج ، وتمكنوا من تدعيم سيطرتهم ونفوذهم خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فهزموا القواسم حلفاء السلفيين عامي ١٨٠٥ ، ١٨٠٩م واستطاع الجنرال الإنجليزي جرانت كير أن ينتصر على القواسم عام ١٨٢٠م وأن يفرض على زعماء الساحل العماني ـ الذي عرف منذئذ بـ " **الساحل المتهادن** " ـ أو الساحل المتصالح معاهدة السلام العامة في يناير ١٨٢٠م[٤] ثم راح النفوذ البريطاني يحكم قبضته تدريجاً على الخليج حين استطاع فرض معاهدة السلام البحري الدائم عام ١٨٥٣م[٥] ، وأصبحت أهداف بريطانيا في المنطقة ضرب القوى المحلية العربية وتشتيت شملها ، وضرب القوى الأخرى الواقعة على سواحل الخليج من فارسية

وعثمانية ، وقد طبقت بريطانيا نظام الحماية الذي من أهم مظاهره الإشراف على السياسة الخارجية للمنطقة الموضوعة تحت الحماية ، ولكن بريطانيا لم تشأ أن تسمي هذه الاتفاقيات صراحة بهذا الاسم بل وصفتها بأنها الاتفاقات التي تجعل العلاقات مقصورة على بريطانيا[٦] .

وعندما ظهرت حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية في نجد أتت بمفاهيم جديدة تشكل خطراً على فكرة الخلافة العثمانية ، ومما زاد الأمر إثارة أن السعوديين استطاعوا إدخال منطقة الأحساء التي تطل على الخليج العربي ضمن أقاليم دولتهم عام ١٧٩٥م[٧] ، مما أثار حفيظة الدولة العثمانية ، فحاولت استرجاعها من السعوديين أكثر من مرة ، ولكنها فشلت في ذلك . وفي عام ١٨١٨م لجأت الدولة العثمانية إلى عاملها في مصر " **محمد علي باشا** " الذي أرسل جيشاً بقيادة " **خورشيد باشا** " احتل الدرعية فالأحساء ، إلا أن قواته اضطرت إلى الانسحاب في يوليو ١٨١٩م تحت ضغط الدولة العثمانية . ثم شهدت المنطقة صراعاً عنيفاً بين القوى المحلية حتى عام ١٨٣٩م حين وصل قائد الحملة خورشيد باشا إلى شواطئ الخليج العربي. ومرة ثانية اضطرت قوات محمد علي باشا للانسحاب في أكتوبر ١٨٣٩م[٨] تحت ضغط قوتين ، الأولى بريطانيا التي رأت في الوجود المصري تهديداً لنفوذها في المنطقة ، والثانية الدولة العثمانية بنداءاتها المتكررة باسم العلاقات الدينية إثر الهزيمة التي ألحقتها جيوش محمد علي بالجيوش التركية في معركة " **نزيب** " وكانت الدولة العثمانية تشعر بأن وجود القوات المصرية في الأحساء يشكل خطراً جسيماً على وجودها في العراق ، وقد أجبر فعلاً محمد علي بالتخلي عن سوريا وعن توسعه في الجزيرة العربية[٩] .

وكان العثمانيون قد بدءوا يدركون أن مستقبل وجودهم في البلقان أصبح مشكوكاً فيه ، وأن الدول الأوروبية مصممة على إخراج الأتراك نهائياً من هناك ، لذلك أخذوا في تحويل اهتمامهم إلى الولايات الشرقية في البلاد العربية ، وبدأوا من جديد يفكرون في العودة إلى المنطقة ، بعد غفلة طويلة ، فأصدر الباب العالي فرماناً بإسناد ولاية "جدة" وتوابعها إلى الوالي " **علي رضا** " الذي لم يحاول تغيير الأوضاع المحلية[١٠] ، ثم أصدرت الدولة العثمانية فرماناً

سلطانياً عام ١٨٤٧م يسمح بتفتيش السفن التي يشتبه بأنها تعمل في القرصنة ، كما أمرت واليها في العراق بتنفيذ القرار في منطقة الخليج ، لكن بريطانيا أدركت أن هذا التصرف سيؤثر حتماً على مركزها السياسي في المنطقة ، لذلك قررت أن تنتزع من الدولة العثمانية حقها في التفتيش واستطاعت تنفيذ ذلك حتى في المناطق التي تقع تحت السيادة العثمانية[١١] واعتبرت بريطانيا أن النفوذ العثماني محدد فقط في الداخل دون الساحل ، وصرح " **هنيل** " المقيم البريطاني في الخليج في ذلك الوقت أن الهدف الحقيقي من تصرف الدولة العثمانية هو توطيد نفوذها على ساحل الخليج أكثر منه قمع ممارسي القرصنة[١٢] ، ويظهر هنا تراجع الدولة العثمانية عن اهتمامها بأمور بلدان الخليج في تلك الفترة فتركت لبريطانيا القيام بدور شرطي المرور في مياه الخليج العربي ، كما أنها تركت الباب مفتوحاً لتدخل الطامعين في شئون المنطقة أمثال بريطانيا وفارس[١٣] . ويمكن القول بأن التفكك السياسي على الساحل العربي للخليج قد ساعد على الإسراع في توطيد النفوذ السياسي البريطاني في المنطقة .

وبعد انسحاب القوات المصرية استطاعت الدولة السعودية أن تفرض سيطرتها على الخليج العربي ، إذ حقق الإمام " **فيصل بن تركي** " (١٨٤٣ ـ ١٨٦٦م) نجاحاً كبيراً في استعادة جميع الممتلكات التي فقدها السعوديون ومنها الأحساء ، واتخذ من الهفوف قاعدة للإغارة على بقية الإمارات العربية ، فهدد البحرين وأجبر شيوخها على دفع الزكاة ثم توجه إلى قطر ، وهنا وقفت بريطانيا إلى جانب شيوخ البحرين لمساعدتهم ضد " **الإمام فيصل** " الذي حاول جهده ضم البحرين نهائياً إلى حكمه ، وبدأ النزاع السعودي البريطاني مما اضطر فيصل إزاء ذلك أن يعقد صلحاً مع شيخ البحرين عام ١٨٥١م . وعندما عاد فيصل مرة ثانية لغزو الجزيرة منتهزاً فرصة الصراع الداخلي في البحرين عادت البحرية البريطانية لمعارضته ووجهت إنذاراً شديداً إلى قائد الجيش السعودي ، بل قامت فعلاً بضرب ميناء الدمام عام ١٨٥٩م ، ولما كان فيصل يعتبر نفسه في بعض المناسبات تابعاً للعثمانيين ، لذلك احتجت حكومة الآستانة على ضرب الأسطول البريطاني للدمام ، وتكرر الموقف مرة ثانية عندما قصفت السفن

البريطانية موانئ ساحل الأحساء بالمدفعية في نوفمبر ١٨٦١م[١٤] مما أثار السلطات العثمانية في العراق على أساس أن الدمام تابعة للأمير فيصل الذي تعتبره قائمقام نجد وتابعاً من أتباع الباب العالي ، فأرسل " **أحمد توفيق باشا** " والي بغداد رسالة إلى " **كمبل** " القنصل البريطاني في بغداد يحتج فيها على تدخل السلطات البريطانية في الممتلكات العثمانية[١٥] .

وقد أثار اهتمام العثمانيين بالخليج مخاوف الإنجليز فقاموا بقصف قلعة الدمام في فبراير ١٨٦٦م احتجاجاً على سياسة السلفيين في عمان[١٦] فلجأ الأمير السعودي " **عبد الله بن فيصل** " إلى والي العراق يطلب منه العون لصد الاعتداءات البريطانية على سواحل بلاده ، فأرسل والي العراق بدوره احتجاجاً إلى " **كمبل** " طلب إليه أن ينقل احتجاجه إلى حكومة الهند ، وأمره بعدم تكرار الاعتداء على الأراضي العثمانية[١٧] ، لكن بريطانيا رفضت الاحتجاج وادعت أنها تتعامل مع الأمراء السعوديين على أنهم أمراء مستقلون لا أتباعاً للدولة العثمانية . وقد حذر " **كمبل** " في رسالته إلى سفير بريطانيا في الآستانة من عزم الدولة العثمانية تنفيذ سياسة جديدة تهدف إلى تقوية الرابطة مع بعض الموانئ على الساحل الغربي للخليج . لكن هذا الموقف الجديد من بريطانيا يتناقض كلياً مع اعترافها السابق بأن الأمير السعودي تابع للدولة العثمانية ، فقد اعترف " **كمبل** " في رسالته إلى السفير البريطاني في الآستانة وإلى حاكم الهند بأنه لايستطيع إنكار أن الأمير السعودي تابع للدولة العثمانية وأن المنطقة الممتدة من القطيف إلى الدمام تابعة للأمير فيصل[١٨] .

وكانت بريطانيا قد كلفت المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل" **بيلي** " بزيارة الإمام فيصل عام ١٨٦٤م في محاولة للتباحث حول المصالح الخاصة بكل من الطرفين في منطقة الخليج ، وإقامة علاقات صداقة مع الحاكم السعودي ، خاصة وأن قوة " **الإمام فيصل** " قد بلغت الذروة ، فقد ذكر لـ " **بيلي** " أن أملاكه تضم أراضي جزيرة العرب من الكويت عبر القطيف ورأس الخيمة وعمان ورأس الحد ، وقد ذكر " **بيلي** " في تقريره إلى حكومة بومباي بأن الدولة السعودية تسيطر على ساحل الخليج الغربي وعلى ساحل خليج عمان وتتلقى الزكاة نقداً وعيناً من

رؤساء البحرين وأبو ظبي ودبي وأم القيوين وعجمان والشارقة ورأس الخيمة وسلطنة مسقط[١٩] . وقد توفى الإمام فيصل في ديسمبر ١٨٦٥م واستلم الأمير عبد الله الحكم مكانه ، وفي اعتقادي أن قصف الأسطول البريطاني للدمام عام ١٨٦٦م كان إنذاراً للسعوديين بأن بريطانيا تقف من سياستهم التوسعية في الخليج موقفاً معادياً ، وأنها على استعداد لتنفيذ معارضتها تلك بالقوة إذا لزم الأمر ، لذلك أسرع الأمير " **عبد الله** " لاسترضاء بريطانيا خاصة وأن والي بغداد " **نامق باشا** " لم يقدم المساعدة المطلوبة له للوقوف أمام اعتداءات الإنجليز ، بعد أن أكد له بأنه يعتبر سواحل بلاده جزءاً من الدولة العثمانية ، لذلك يعلن " **عبد الله** " عن رغبته في صداقة بريطانيا وتعهده باحترام مصالحها في المنطقة ، وتم توقيع معاهدة صداقة بين الطرفين في ٢١ أبريل ١٨٦٦م[٢٠] .

وبعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩م والتي تم بواسطتها إيجاد خط ملاحي مباشر بين القسطنطينية والبصرة فسهل ذلك اتصال الأسطول العثماني بقطعاته في الخليج العربي[٢١] ، ورأى السلطان العثماني مدى اهتمام الدول الأوروبية بدول المشرق العربي ، في الوقت الذي أعاد فيه العثمانيون بناء جيوشهم على أسس حديثة ، فأصبح الجيش العثماني جيشاً نظامياً مجهزاً بالأسلحة الحديثة ، واستطاع السلطان إخضاع معظم المقاطعات العثمانية التي خرجت عن ولائها للدولة ابتداءً من ١٨٦١م[٢٢] ، بالإضافة إلى أن السلطان العثماني كان يعتبر نفسه وارثاً للخلافة العربية الإسلامية ، وهذا يعني ملكيته لشبه الجزيرة العربية ، لذلك أخذ يضاعف من حامياته في الحجاز وقام بحملة على اليمن ، وعين " **مدحت باشا** " والياً على العراق وأخذ يبسط نفوذه إلى مناطق متعددة من شبه الجزيرة العربية[٢٣] .

ولابد هنا من القول بان حكومة بغداد العثمانية استمرت في اتباع سياستها السلبية المقصورة على الاحتجاجات الرسمية والمفاوضات مما أعطى لبريطانيا فرصة استغلال الظروف وتطبيق سياستها الرامية إلى استعمار ساحل عمان وتقسيمه إلى كيانات صغيرة هزيلة ، ويذكر " **جمال زكريا** " بأن الدولة العثمانية انصرفت عقب الأزمة المصرية إلى محاولة تقوية نفوذها داخل الجزيرة العربية بينما ظهر إغفالها

للساحل واضحاً ، كما يرجع تهاون الدولة العثمانية واعتمادها فقط على الاحتجاجات إلى المركز القوي الذي كانت تتمتع به إنجلترا في البلاط العثماني والذي تحصلت عليه نتيجة لما منحته للدولة العثمانية من قروض عقب حرب القرم[٢٤] . وهذا الموقف ترتب عليه استمرار التفكك السياسي على الساحل الغربي للخليج بالرغم من وجود قوة عثمانية كبيرة بعد ذلك تمثلت في حملة " **مدحت باشا** " .

كان تعيين " **مدحت باشا** " والياً على العراق حدثاً هاماً بالنسبة للعلاقات العثمانية البريطانية في الخليج ، وكان ينتمي إلى دعاة الإصلاح في الدولة العثمانية وعرف عنه محاولاته المتعددة لإصلاح نظام الدولة ودستورها ، وكان يمثل فريق المصلحين الذين يرون ضرورة تثبيت السلطة الفعلية في جميع المناطق التي تخضع للدولة إسمياً ، وإلى الاهتمام بالأقطار الآسيوية في الإمبراطورية ، لكي يعوضوا ما خسرته الدولة من مناطق واسعة في البلقان ، لذلك أخذ " **مدحت باشا** " على عاتقه منذ توليه ولاية بغداد مد سيطرة الدولة العثمانية على بلدان الخليج لتشمل الكويت وقطر والبحرين ، ولكي يحل النفوذ العثماني المباشر محل السعوديين في حكم الأحساء ونجد[٢٥] ومسقط والقبائل العربية في جنوب الجزيرة عموماً[٢٦] ، وكان يهدف أيضاً إلى منافسة النفوذ الإنجليزي في منطقة الخليج واضعاً في اعتباره مساندة سكان المنطقة له لأن معظمهم من المسلمين السنة ، فهم رعايا أصليين للخليفة العثماني[٢٧]. وقد وضع "**مدحت باشا**" في اعتباره أن يتولى العراق مسئولياته في الخليج العربي بأن يصبح قاعدة بحرية للسيطرة على مياه الخليج العربي الذي يتنافس عليه الفرس والإنجليز ، بينما كانت المشيخات العربية العديدة المطلة على الخليج لاتقوى على رد عادية الفرس والإنجليز ، ومن هنا أصبحت منطقة الخليج العربي منذ قيام حملة مدحت باشا من أكثر المناطق إثارة للجدل بين بريطانيا والعثمانيين باعتبار أنها تمثل المنطقة الفاصلة بين النفوذ البريطاني والعثماني[٢٨] .

وبعد وفاة الإمام " **فيصل بن تركي** " وقع خلاف كبير بين أبنائه الأربعة[٢٩]، وقد أدى ذلك إلى إضعافهم جميعاً ، وكانت هذه فرصة ذهبية استفادت منها بريطانيا ، فبعد أن كانت الدولة السعودية قوة يحسب لها

حساب في السياسة العامة للخليج ، أصبحت نتيجة للحروب الأهلية بين " **عبد الله** " و " **سعود** " دولة ضعيفة لا أثر لها على مايجري في منطقة الخليج . ومضت بريطانيا في تطبيق سياستها في المنطقة وتحقيق أهدافها في السيطرة على ساحل الخليج من الكويت إلى مسقط[٣٠] . وقد استغل " **مدحت باشا** " هذا الصراع على السلطة وخاصة عندما استطاع " **سعود** " إقصاء أخيه عن عرش الرياض ، فراح " **عبد الله** " يستنجد بوالي بغداد الذي بدأ على الفور بالاستعداد لإرسال حملة عسكرية إلى الأحساء ونجد ، هدفها الظاهري إعادة " **عبد الله** " للحكم ، فقد اعتبرت الدولة العثمانية " **عبد الله** " حاكماً شرعياً معيناً من قبلها كقائمقام لنجد وتوابعها . والمعروف أن " **فيصل بن تركي** " كان يعتبر قائمقاماً عثمانياً ، وأن السلطات البريطانية اعترفت بذلك كما سبق وأن أشرنا إليه ، وهكذا يمكن اعتبار ابنه " **عبد الله**" وريثه في الحكم تابعاً للدولة العثمانية من وجهة النظر العثمانية .

وأما عن تعيين " **عبد الله**" كقائمقام عثماني بفرمان رسمي ، فالمرجح أنه تم بعد مراسلته لمدحت باشا ، وذلك لكي يبرر مدحت تدخله في نجد والأحساء لإنقاذ عامل من عمال الدولة استنجد به[٣١] .

وترجع عوامل التغيير في السياسة العثمانية في منطقة الخليج العربي إلى عوامل أساسية متعددة ، منها زوال أقوى شخصية سعودية ، وهي " **فيصل بن تركي** "[٣٢] ونشوب الخلاف بين أبنائه وتصدع الدولة السعودية الثانية مما شجع العثمانيين على استغلال فرصة ملء الفراغ ، لاسيما وأن بريطانيا أخذت تتبوأ مكانة مرموقة في أرجاء الخليج العربي ، وأخذت تعمل على مد نفوذها إلى داخل شبه الجزيرة العربية[٣٣] . وهذا سيترك أثراً سيئاً على السلطة العثمانية في العراق والحجاز ، ورأت الدولة العثمانية أن تسيطر على الممتلكات السعودية خوفاً من أن تعود الدولة السعودية إلى سابق قوتها وما قد يتبع ذلك من تهديد السعوديين للمقاطعات العثمانية في الحجاز والشام والعراق ، وإخضاع سكان الخليج لدعوتهم ، وكان " **مدحت باشا** " من دعاة الإصلاح ، ويريد تثبيت سلطة الباب العالي في الولايات العربية لأن ذلك يمثل عنصر استقرار لعظمة الدولة بحكم الرابطة

الدينية[٣٤] ، كما أن بسط نفوذ الدولة على المقاطعات التابعة لها سيعوضها عن الخسائر الإقليمية التي توالت عليها في البلقان ، هذا بالإضافة إلى وجود جيش عثماني جديد مجهز بالأسلحة الحديثة.

وعلمت السلطات البريطانية بأن هناك استعدادات عسكرية عثمانية للقيام بعمليات بحرية في الخليج ، وكان " **مدحت باشا** " يستعد لحملته بتكتم شديد ، وحذر أتباعه من وصول المعلومات إلى الإنجليز ، إلا أن السلطات البريطانية أخذت تستقصي الأخبار ، واقتنعت بأن لا أساس من الصحة لتلك الإشاعات ، وأكد هذه المعلومات كل من السفير البريطاني في القسطنطينية " **إليوت** " والقنصل البريطاني في بغداد " **هربرت** " وذكر السفير البريطاني في رسالته إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٢ فبراير ١٨٧١م بأنه تأكد من الصدر الأعظم " **عالي باشا** " بأنه لا نية للدولة العثمانية في احتلال أي مركز في الخليج أو القيام بأي حملة عسكرية ، وأن وجود سفينتين حربيتين عثمانيتين في مياه الخليج ليس له أي علاقة بما يشاع عن وجود حملة تعد في بغداد لإرسالها إلى الأحساء[٣٥] . ولكن السلطات البريطانية تبين لها في أواخر شهر مارس ١٨٧١م أن الباب العالي يعتزم إرسال حملة إلى نجد لإعادة الأمير " **عبد الله** " إلى الحكم ، فأرسل إليوت برقية في أول أبريل ١٨٧١م إلى الخارجية البريطانية يعلمها فيها بأن الباب العالي قد وافق على طلب المساعدة التي كان قد تقدم بها " **عبد الله بن فيصل** " ، وفي نفس البرقية أكد " **إليوت** " أنه قد حصل من الصدر الأعظم على تأكيدات جديدة بأن العثمانيين لا ينوون القيام بعمليات بحرية في الخليج ، وأن الحملة ستنقل إلى وجهتها بحراً لصعوبة إرسالها عبر الصحراء[٣٦] .

وبمجرد أن عرفت أخبار الاستعدادات للحملة العثمانية ، انتاب السلطات البريطانية قلق شديد ، وأصبحت مهمتها أن تعرف قبل كل شيء ، ما إذا كانت الحملة ستتعرض لاحتلال البحرين ومسقط وساحل الجزيرة العربية ، خاصة وأن " مدحت باشا " كان قد صرح في مارس عام ١٨٧٠ تصريحاً خطيراً اعتبر فيه البحرين تابعة لنجد ، وأنها بدورها تابعة للدولة العثمانية[٣٧] ، ويذكر " **كيلي** " أن مدحت باشا نشر في يونيو ١٨٧٠ في العدد الأخير من مجلة بغداد

الرسمية أن البحرين وثماني مدن في ساحل عمان تعتبر جزءاً من إقليم نجد[٣٨] . ويظهر هنا أن " **مدحت باشا** " أراد أن يلفت انتباه الباب العالي إلى ما يجري في نجد وما وراءها من الأقاليم وأنه يرغب في بسط نفوذه الحقيقي على البحرين ومسقط والقبائل الأخرى تحت ستار المساعدة التي سيقدمها إلى الأمير " **عبد الله** " ، الذي يعتبره قائمقاماً لنجد ، ويبدو أن الحكومة العثمانية لم تتحمس رغم ذلك لإرسال حملة كبيرة على نطاق واسع خشية أن تتحمل أعباء مالية بدون عائد ، لذلك أوضح مدحت باشا للباب العالى بأنه من الممكن تحصيل موارد كبيرة من الأحساء والقطيف تقدر وحدها بمائتي ألف ريال[٣٩] .

لقد أبرق القنصل البريطاني في بغداد إلى " **إليوت** " في ٢٢ أبريل محذراً من أنه لو نجحت حملة نجد فإنها ستسير لاحتلال البحرين ومسقط وساحل الجزيرة العربية[٤٠] ، إلا أن اتصال إليوت بالمسئولين العثمانيين وبخاصة الباب العالي أكد له أن الحملة لن تتعرض لتلك البلدان[٤١] .

وكان مدحت باشا مقتنعاً بأن السلطات البريطانية تقدم المساعدات لسعود بن فيصل لتثبيت أقدامه في نجد والأحساء ، حتى تسيطر سيطرة تامة على مياه الخليج خاصة بعد أن عقدت مع قطر معاهدة ١٨٦٨م ، وبذلك أصبحت مسقط وقطر والبحرين ترتبط بمعاهدات مع إنجلترا ، ولم يبق أمامها إلا سواحل الأحساء وإمارة الكويت ، لكن الباب العالي لم يكن متأكداً من أن بريطانيا تقدم الأسلحة لسعود وليس لديه الأدلة الملموسة على ذلك ، ولهذا وحتى لا يعطي مدحت باشا الفرصة للإنجليز أعلن صراحة في أبريل ١٨٧١ أن حملته ستزحف لتثبيت " **عبد الله** " وإنهاء أعمال " **سعود** " الحربية[٤٢] . وفي ظني أن مدحت باشا كان يفكر بأنه سيجدها فرصة مناسبة في المستقبل لتوسيع نفوذ بلاده في الخليج عن طريق تثبيت سلطته في الأحساء أولاً ، فقد كان ينكر استقلال تلك الإمارات ويعتبر بلدان الخليج عثمانية وليس لبريطانيا الحق في السيطرة عليها . أما " **عالي باشا** " الصدر الأعظم فقد أكد " **لبيساني** " السكرتير الأول لسفارة الإنجليز في العاصمة العثمانية في ١٧ مايو ١٨٧١ أن " **عبد الله** " يحكم نجداً بصفته موظفاً عثمانياً (**قائمقام**) وبناءً على فرمان سلطاني ، وأن هدف